24 November 2003
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثالثة

البندان ١١٧ (ج) و ١٢١ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير
المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/58/L.68/Rev.1
بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي
للجمعية العامة

ألف - الطلبات الواردة في مشروع القرار

١ - بموجب أحكام الفقرة ٧ من مشروع القرار A/C.3/58/L.68/Rev.1، ستطلب الجمعية
العامة إلى الأمين العام أن يقوم بأمور من بينها ما يلي:

(أ) أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع المباحثات بشأن حالة حقوق الإنسان
وإحلال الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، فضلا عن الأطراف ذات الصلة بعملية
المصالحة الوطنية؛

(ب) أن يقدّم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين، وإلى لجنة حقوق
الإنسان في دورتها الستين، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

(ج) أن يقدّم ما يلزم من مساعدة لتمكين مبعوثه الخاص من تنفيذ هذا القرار
ومن القيام، في سياق دوره التيسيري، بتدارس جميع الاحتمالات للاضطلاع بولايته
اضطلاعا كاملا وفعليا؛

(د) أن يواصل تقديم ما يلزم من مساعدة إلى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار لتمكينه من الاضطلاع بولايته بشكل كامل.

باء - علاقة الطلبات المقترحة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

٢ - يتصل الطلب المذكور أعلاه بالبرنامج الفرعي ١-١، منع نشوب المنازعات واحتوائها وحلها، من البرنامج ١، الشؤون السياسية، والبرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني ودعم إجراءات تقصي الحقائق والأنشطة الميدانية في مجال حقوق الإنسان، من البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة^(١).

جيم - الأنشطة التي ستفقد الطلبات من خلالها

٣ - في تقريره إلى الجمعية العامة، ذكر الأمين العام أنه يتعين على الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمجتمع الدولي عموماً العمل يداً واحدة من أجل تيسير عملية الانتقال إلى الديمقراطية في ميانمار بحلول عام ٢٠٠٦، وهو موعد توليها رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وكرر الأمين العام الإعراب عن استعداده لبذل قصارى جهده، بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء المهتمة، من أجل إحياء/إعادة تنشيط عملية المصالحة الوطنية^(١).

٤ - وفي تقريره اللاحق عن جهود المساعي الحميدة التي بذلها، أشار الأمين العام إلى أن حكومة ميانمار قد أعلنت عن خارطة طريق جديدة ذات سبع خطوات لبناء الديمقراطية، بيد أنه لا يزال يتعين عليها مراعاة الآراء التي أعرب عنها عدد كبير من الأطراف داخل ميانمار، وذلك بأن تبرهن عملياً على أن عملية خارطة الطريق ستكون قائمة على المشاركة وشفافية حقاً، وأن تحدد، على سبيل الأولوية، جدولاً زمنياً لتنفيذها. وناشد أيضاً رئيس الوزراء والقادة الحكوميين الآخرين فوراً برفع بقية القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كوي، وقادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الآخرين، والأفراد المحتجزين بصدد حادثة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، والسماح للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بإعادة فتح مكاتبها في البلد. وناشد أيضاً الحكومة أن تشرع في إجراء حوار أساسي مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وممثلين من جميع الأحزاب السياسية والجنسيات العرقية من أجل تنفيذ خارطة الطريق بصورة فعالة. علاوة على ذلك، أكد الأمين العام اعتقاده الراسخ أن هذه الخطوات هي الشروط الأولى لتحقيق تحول ديمقراطي ناجح، وكرر التأكيد على ضرورة السماح لمبعوثه الخاص بزيارة ميانمار في أقرب وقت ممكن لتيسير عملية المصالحة الوطنية وبناء الديمقراطية^(٤).

٥ - وتلبية للطلب الوارد في الفقرة ٧ من مشروع القرار A/C.3/58/L.68/Rev.1، سيواصل الأمين العام بذل مساعيه الحميدة في عام ٢٠٠٤، متابعة للمباحثات بشأن حالة حقوق الإنسان وإحلال الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، فضلاً عن الأطراف ذات

الصلة بعملية المصالحة الوطنية، وأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

دال - الاحتياجات التقديرية من الموارد

٦ - وتبلغ التكاليف التقديرية لمواصلة الجهود الحميدة للأمين العام لتيسير عملية المصالحة الوطنية والعملية الديمقراطية من خلال مبعوثه الخاص لميانمار، حسب الطلب الوارد في الفقرة ٧ (أ) و (ج) من مشروع القرار A/C.3/58/L.68/Rev.1 لفترة عام واحد، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ٢٤٥ ٩٠٠ دولار. ويغطي هذا المبلغ مرتبات المبعوث الخاص على أساس الاستخدام الفعلي ومرتبات موظف واحد وتكاليفه العامة، وسيقدم هذا الموظف الدعم للمبعوث الخاص؛ والسفر الخاص للمبعوث الخاص إلى ميانمار والبلدان المجاورة في المنطقة وأوروبا وأمريكا الشمالية، بما في ذلك مقر الأمم المتحدة؛ والخدمات المتنوعة المقدمة دعماً لمهمته. وستقدم إدارة الشؤون السياسية الدعم الفني والإداري للمبعوث الخاص (للاطلاع على تفاصيل تكاليف هذه الأنشطة، انظر مرفق هذا البيان).

٧ - وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٧ (د) من مشروع القرار، فإن ولاية المبعوث الخاص تقع تحت فئة الأنشطة التي تعتبر ذات طابع دائم. وسبق أن أدرجت اعتمادات لهذا النوع من الأنشطة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تحت الباب ٢٤، حقوق الإنسان.

هاء - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

٨ - إذا قررت الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار A/C.3/58/L.68/Rev.1، سيلزم رصد اعتماد بمبلغ ٢٤٥ ٩٠٠ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لمواصلة الجهود الحميدة للأمين العام والمتصلة بالحالة في ميانمار.

٩ - وستحمل تكاليف هذه المتطلبات على الاعتماد البالغ ١٠٠ ١٧٨ ١٦٣ دولار المقترح للبعثات السياسية الخاصة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.^(٤)

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/57/6/Rev.1).

(٢) A/58/325، الفقرة ١٦.

(٣) A/58/325/Add.1 الفقرتان ١٣ و ١٥.

(٤) A/58/6 (Sect.3).

مرفق

تفاصيل التكاليف

تكاليف الموظفين

١ - هناك حاجة لاعتماد قدره ١٣٠ ٩٠٠ دولار لتغطية مرتب المبعوث الخاص للأمين العام، برتبة وكيل أمين عام، لمدة تقدر بـ ٢١٠ أيام في سنة ٢٠٠٤، بالمعدل المطبق على الأفراد الذين يتم توظيفهم بناء على أساس فترة العمل الفعلي، ولتغطية مرتبات موظف واحد، وتكاليفه العامة، وسيقدم هذا الموظف الدعم للمبعوث الخاص.

السفر

٢ - هناك حاجة إلى اعتماد قدره ١٠٩ ٠٠٠ دولار يخصص لتغطية تكاليف سفر المبعوث الخاص إلى ميانمار والبلدان المجاورة في المنطقة، وإلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وتشمل احتياجات السفر تغطية تكاليف التذاكر الجوية، وبدل الإقامة اليومي، وما يتعلق بالسفر من مصاريف نثرية، وذلك لرحلات يقدر عددها بـ ٢٤ رحلة خلال عام ٢٠٠٤.

تكاليف التشغيل

٣ - تقدر التكاليف المتعلقة بالاحتياجات من الخدمات المتنوعة، بما فيها المكالمات الهاتفية، ورسوم الفاكس وغيرها من الخدمات المتنوعة، بمبلغ ٦ ٠٠٠ دولار.